دراسة قياسية لمدى تأثير النفقات العامة وعائدات الضرائب على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الزمنية 2000–2015

Empirical Study of the impact of public expenditure and tax revenues on the Algerian economy during the period 2000-2015

بـــويعقوب براهيم
كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر متغيرات السياسة المالية على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة و نموه الاقتصادي بصفة خاصة وذلك بتقييم وضعيته خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2000 – 2015 في ظل الإصلاحات والتطورات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري. وقد تمت الدراسة باستخدام نموذج تصحيح الأخطاء (VECM)، هذا الأخير يرتكز على اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، اختبار العلاقة السببية (La causalité de Granger) ودراسة التكامل المشترك (La Co-intégration d'Engel et Granger).
ولقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي من خلال النفقات العمومية، عائدات الضرائب و النمو الاقتصادي ،كما بينت وجود تكامل مشترك بينهما على المدى الطويل، إذ أن التغيرات في النمو الاقتصادي تم تفسيرها بالتغيرات في النفقات العامة و عائدات الضرائب وهو ما يثبت فعالية السياسة المالية المتبعة في تعزيز النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2000 - 2015.
الكلمات المفتاحية: النفقات العمومية، عائدات الضرائب، النمو الاقتصادي، علاقة تكامل مشترك، نموذج تصحيح الأخطاء (VECM).

Abstract:
This study aims to demonstrate the impact of fiscal policy on economic growth in Algeria and evaluating its status for the period 2000 - 2015. The study was conducted using vector error correction model (VECM), the latter is based on causality test (Granger causality) and a study of Cointegration (Engle and Granger).
The results of this study show the presence of a one-way causal relationship between fiscal policy and economic growth through the variables of public expenditure, tax revenues and economic growth; they show also the presence of cointegration in the long term, which proves the effectiveness of the adopted fiscal policy in promoting economic growth during the same period.
Keywords :public expenditure, tax revenues, economic growth, cointegration, vector error correction model (VECM).

مدخل:

أثبتت الاقتصاديات العالمية بأن السياسة الاقتصادية تحتل دور هام وفعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها، إذ أن معظم النظريات الاقتصادية على غرار النظرية الكينزية والنظرية الكلاسيكية الحديثة التمست أهمية السياسات المالية و النقدية التي تعد بمثابة الدعامة الأساسية لنمو الاقتصاد وتطوره.

كما أن غالبية الدراسات القياسية في مجال السياسة الاقتصادية وضحت وأبرزت وجود علاقة بين ارتباط بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي، و اعتبرتها الدافع الأساسي والمحفز للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام و تقليص نسبة البطالة.

إن تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين أدائه يعد أحد أهم الأهداف لأي سياسة اقتصادية في جل دول العالم، غير أن الجزائر تعتبر واحدة من أهم الدول الناشئة التي سعدت منذ الاستقلال إلى بناء اقتصاد مستقل فقامت خلال السبعينات بانتهاج المذهب الاشتراكي القائم على الاقتصاد الموجه. غير أن منتصف الثمانينات وبداية التسعينات شهد وضعية اقتصادية صعبة نتج عنها تدهور في مستوى النشاط الاقتصادي، زيادة حجم المديونية الخارجية و ارتفاع معدلات التضخم و البطالة، ما أدى بالدولة الجزائرية إلى تبني مجموعة من الاصلاحات على غرار اصلاحات قانون القرض والنقد.

غير أنه منذ بداية سنة 2000، قامت الجزائر بحملة من التغييرات على الصعيد الاقتصادي و السياسي بغية تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة التنمية من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي القضاء على حالة الركود الاقتصادي، ولذلك قامت بانتهاج سياسة التوسع في الانفاق العام التي تعد أهم عناصر السياسة المالية وذلك من خلال ثلاث برامج على غرار برنامج الانعاش الاقتصادي 2001 -2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 .

أولاً– الإطار النظري للدراسة:

1- مشكلة الدراسة:

تلعب السياسة الاقتصادية بصفة عامة، والسياسة المالية بصفة خاصة دور هام في تحريك الاقتصاد وتقوم بدفع عجلة التنمية. ولتحليل و توضيح كل ذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة طرح الاشكالية التالية: ما هو أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2000 – 2015 ؟

2- فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- وجود علاقة سببية تتجه من متغيرات السياسة المالية (النفقات العمومية و عائدات الضرائب) نحو النمو الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام الحقيقي)؛
- عائدات الضرائب والنفقات العمومية لها دور مهم وفعال في تحديد النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- هناك أثر إيجابي للنفقات العمومية و عائدات الضرائب على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

3- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تحديد اتجاه العلاقة التي تكمن بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي، مما يساهم بقسط كبير في معرفة أثر متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي. و عليه، يمكن حصر أهمية هذه الدراسة في عنصرين هامين، العنصر القياسي حيث هذه الدراسة باستخدام نموذج قياسي حديث يرتكز على اختبار العلاقة السببية (la causalité de Granger) ودراسة التكامل المشترك (la Co-intégration d'Engel et Granger) بين أهم المتغيرات المتعلقة بالسياسة المالية و النمو الاقتصادي. أما العنصر النظري فيتمثل في تحليل الإطار النظري للسياسة المالية والنمو الاقتصادي بصفة عامة، ثم تتطرق بصفة خاصة نحو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2000 – 2015.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مجموعة من اختبارات الاقتصاد القياسي على غرار دراسة استقراريه الزمنية لمتغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي، تحديد العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة ، وهذا بغية الوصول إلى نتيجة دقيقة تبرز أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي والاقتصاد الجزائري.

5– منهجية الدراسة:

للإجابة على إشكالية هذه الدراسة، سنقوم في هذه الدراسة بالتطرق إلى الإطار النظري للسياسة المالية والنمو الاقتصادي، ثم سنعرج في المرحلة الموالية إلى ذكر تطورات أهم متغيرات السياسة المالية (النفقات العامة عائدات الضرائب) والنمو الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام الحقيقي) خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2000 -2015، وفي الأخير سنتطرق إلى الدراسة القياسية القائمة على اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، اختبار العلاقة السببية (La causalité de Granger) بين متغيرات السياسة المالية (النفقات العامة و عائدات الضرائب) وبين متغير النمو الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام الحقيقي)، ثم سندرس علاقة التكامل المشترك والمتزامن (La Co-intégration d'Engel et Granger) بين متغيرات النموذج القياسي وهذا في ظل الإصلاحات والتطورات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري منذ صدور قانون القرض والنقد 10/90.

ثانياً– الإطار النظري للسياسة المالية و النمو الاقتصادي:

1- الإطار النظري للسياسة المالية:

تحتل السياسة المالية مكانة بارزة في معظم دول العالم، نظرا لاعتبارها أحد أهم عناصر السياسة الاقتصادية، إذ تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في النمو الاقتصادي، تحقيق العمالة الكاملة و الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال إعطاء الدولة دافع قوي في تحريك النشاط الاقتصادي وتطويره عن طريق استخدامها لإيرادات الدولة ونفقاتها وتشجيعها للاستثمارات.

اختلفت التعاريف المفسرة للسياسة المالية، فعلى سبيل المثال عرفها الاقتصادي A.Smithies (1949) على أنها بمثابة السياسة التي تسعى إلى تحقيق تطور وتحسن في الدخل القومي، الإنتاج و العمالة وهذا عن طريق الاستعانة بإيرادات هذه السياسة.[1] كما عرفها هوشيار معروف (2005) على أنها بمثابة مجموعة من الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العامة لبلد لتعديل حجم النفقات العامة خلال فترة زمنية تكون عادة سنة واحدة من أجل خدمة أهداف اقتصادية[2]. أما عبد المطلب عبد المجيد (2004) فقد أشار بأنها« مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في أي دولة لتحقيق مجموعة من الأهداف المتفق عليها خلال فترة زمنية معينة».[3]

وعليه يمكننا الاستنتاج بأنه لا يوجد تعريف دقيق للسياسة المالية، إذ أنها تعتبر أحد دعائم وركائز الحكومة لمعظم دول العالم بغية تحقيق أهداف معينة للسياسة الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، و الاستقرار الاقتصادي وهذا من خلال الاستعانة والاعتماد على ايرادات ونفقات هذه السياسة.

منذ بداية القرن العشرين، شهدت السياسة المالية عدة مراحل انطلاقا من الفكر الكلاسيكي الذي نظر إلى السياسة المالية على أنها مجموعة محدودة من العمليات، بحيث نصت على التدخل المباشر للدولة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار[4]. كما أشارت إلى أن الميزانية الحكومية يجب أن تكون ميزانية محدودة من خلال تحديد أوجه ومجالات الإنفاق العام. هذه المحدودية دفعت حكومات الدول الى تخفيض نفقاتها العامة وتقليصها وهو ماساهم في تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحدوت أزمة الكساد[5].

غير أن الفكر الكينزي تناقض مع الفكر الكلاسيكي في تفسيره لطبيعة السياسة المالية، فقد أثبت فعالية تلك السياسة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية على غرار النمو الاقتصادي، تحقيق العمالة الكاملة والاستقرار الاقتصادي وهذا من خلال دور الدولة

البارز في التدخل في النشاط الاقتصادي[6]، وقد بين الفكر الكينزي فعالية أدوات السياسة المالية المتمثلة أساسا في الإنفاق الحكومي والضرائب التي صنفها ضمن الإمكانيات القادرة على الوصول إلى معظم أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى بالدرجة الاولى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية[7].

إن السياسة المالية تعد من أهم السياسات التي تسعى الدولة من خلالها إلى تنشيط و تحفيز الاقتصاد والنمو الاقتصادي. ولقد كان للسياسة المالية مكانة بارزة في السياسات الاقتصادية على مر الزمن بفعل نمطها الفعال فيما يتعلق بالإنفاق العام و الإيرادات العامة من خلال سياستها الضريبية وذلك بغية تحقيق كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة[8].

بالنسبة للإنفاق العام، فإنه يهدف إلى تسريع معدل التنمية الاقتصادية و اشباع الحاجات العامة وبالتالي الحفاظ على معدل ثابت للتوظيف الكامل من خلال المساهمة في رفع معدل الاستثمار وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع[9]، أما بالنسبة لإيراداتها العامة فيمكن تصنيف الضرائب ضمن أهم الأدوات القادرة على رفع وتحسين الإنتاج وزيادة التنمية بفعل ارتفاع مجموع المدخرات للقطاع العام[10]. وبذلك يمكننا القول بأن السياسة المالية أمكنها التأثير على النمو الاقتصادي بصفة عامة و على اقتصاديات الدول بصفة خاصة هذا بفضل مساهمة كل من الانفاق العام وعائدات الضرائب في تحقيق النمو الاقتصادي.

2- الإطار النظري للنمو الاقتصادي:

احتل هدف النمو الاقتصادي أهمية بارزة في معظم اقتصاديات الدول، وهذا من خلال اعتباره العامل الرئيسي في مجال قياس الأداء التنموي.اختلفت التعاريف المفسرة للنمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال عرفها إسماعيل عبد الرحمان (1999) على أنه "عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة "[11]، كما عرفها الاقتصادي (S. KUNZET(2000 على أنها زيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على امداد السكان بالسلع المتنوعة[12]. وعليه يمكننا الاستنتاج بأن النمو الاقتصادي ظاهرة كمية متمثلة في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني.

منذ بداية القرن العشرين، شهدت نظريات النمو الاقتصادي عدة تحولات بارزة انطلاقا من الفكر الكلاسيكي، الكينزي، ثم نظريات النمو الداخلي. فقد كانت النظريات الكلاسيكية تركز في دراساتها على كيفية الوصول إلى تحقيق معدلات نمو عالية. و وفقا لها فإن تراكم رأس المال المادي والبشري يعتبران بمثابة محددين هامين للنمو الاقتصادي، وأن مبدأ تقسيم العمل يسمح بزيادة الإنتاج وبالتالي في التطور والنمو الاقتصادي.

إلا أن النظرية الكينزية ركزت في اهتماماتها على عنصر جديد يتمثل في التقدم التقني، هذا الأخير أعطى أهمية كبيرة في تحفيز النمو الاقتصادي وذلك لاعتباره عامل مشجعاً لنمو الدخل الوطني، لأن التطوير في معدات الإنتاج يشجع المنتجين ويتيح لهم امكانية زيادة الإنتاج، وبالتالي تحسين وزيادة مستوى المعيشة لأفراد المجتمع وتحسين دخلهم[13].

أما نظريات النمو الداخلي فقد أبدت اهتمامها على العوامل غير التقليدية المحركة للنمو الاقتصادي مثل رأس المال البشري والإنفاق الحكومي، ولقد ساعدت تلك النظريات على إبراز أن العوامل الداخلية أو الذاتية يمكن أن تساهم بنسبة كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي[14].

ثالثاً- تطور أهم متغيرات السياسة المالية (النفقات العامة عائدات الضرائب) والنمو الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام الحقيقي) في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2015:

منذ الاستقلال، تبنت الدولة الجزائرية الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية وذلك من خلال تركيزها على النشاط الصناعي، غير أن حدوث أزمة النفط سنة 1986 أثبتت هشاشة الاقتصاد الجزائري وضعفه نتيجة تبعيته لقطاع المحروقات.

غير أن فترة التسعينات شهدت صدور قانون القرض والنقد 10/90 و حدوث الفترة الانتقالية أي الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى تطبيق برنامج التعديل والاستقرار الهيكلي (1994 – 1998)، كذلك انتهاج الجزائر سياسة تنموية طويلة من خلال قيامها بإصلاحات اقتصادية بغية تحسين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي. كل تلك العوامل المذكورة سابقا ساهمت في خروج الجزائر من تلك الازمة وساعدت ولو بقسط صغير في تحسين وضعيتها الاقتصادية.

إن العوامل الداخلية التي شهدتها الجزائر خلال فترة 2000-2015 ، على غرار الإصلاحات المالية والنقدية كبرامج على غرار برنامج الانعاش الاقتصادي 2001 -2004 ، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014، بالإضافة إلى العوامل الخارجية كتحسن أسعار النفط وارتفاع عائدات الصادرات النفطية، كل تلك الأحداث ساهمت بقسط كبير في ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي وتحسنها.

الشكل (01): تطور معدل النمو الاقتصادي من 2000 إلى 2015

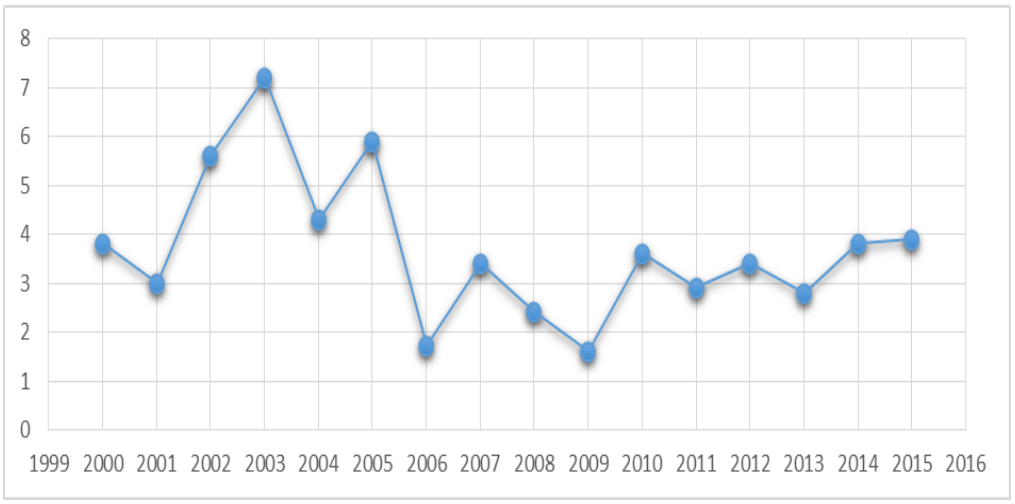

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البنك الدولي

عرف النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2000 – 2015 تذبذبا بفعل سيطرة القطاع العام على معظم أوجه النشاط الاقتصادي، بحيث شهد ارتفاع بلغ ذروته 7.2% سنة 2003، بينما شهد انخفاض بلغ ذروته 1.6% سنة 2009، ويمكن تفسير الارتفاع المحقق سنة 2003 بسبب تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني لتطوير الفلاحة. أما الانخفاض المحقق سنة 2009 فيمكن تفسيره بحدوث الازمة العالمية وما خلفتها من اثار نتيجة انخفاض الطلب في القطاع النفطي ما أدى بطبيعة الحال الى نقص فادح في العائدات النفطية.

كما نلاحظ أيضا أن 5 سنوات الاخيرة شهدت تربيا نوعا ما من التذبذب ويمكن تفسير ذلك بتردد نمو الطلب الإجمالي، انخفاض انتاج المحروقات الذي يعيش مرحلة ركود قوي وانخفاض الاستثمارات العمومية.

الشكل (02): تطور معدل عائدات الضرائب من 2000 إلى 2015

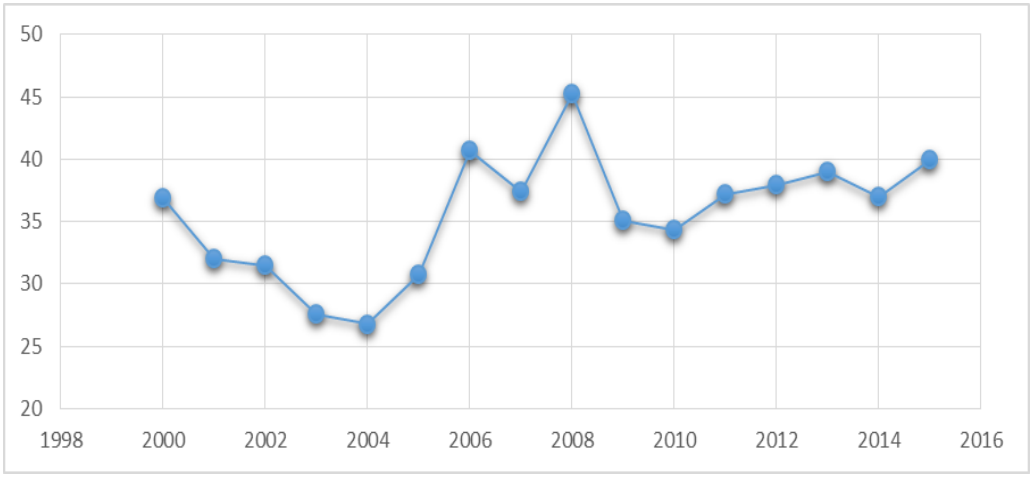

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البنك الجزائري

أما العائدات الضريبية فقد شهدت هي الاخرى تذبذبا على طول الفترة الزمنية، ويمكن تفسير ارتفاع العائدات بارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والحقوق الجمركية، بالإضافة إلى الانخفاض الكبير في الإيرادات الضريبية النابعة من المحروقات. بينما يمكن تفسير الانخفاض في العائدات بسبب الاقتطاعات التي خصت الزيادات في أجور الوظيف العمومي بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات من 2001 إلى 2008.

الشكل (03): تطور معدل النفقات العامة من 2000 إلى 2015

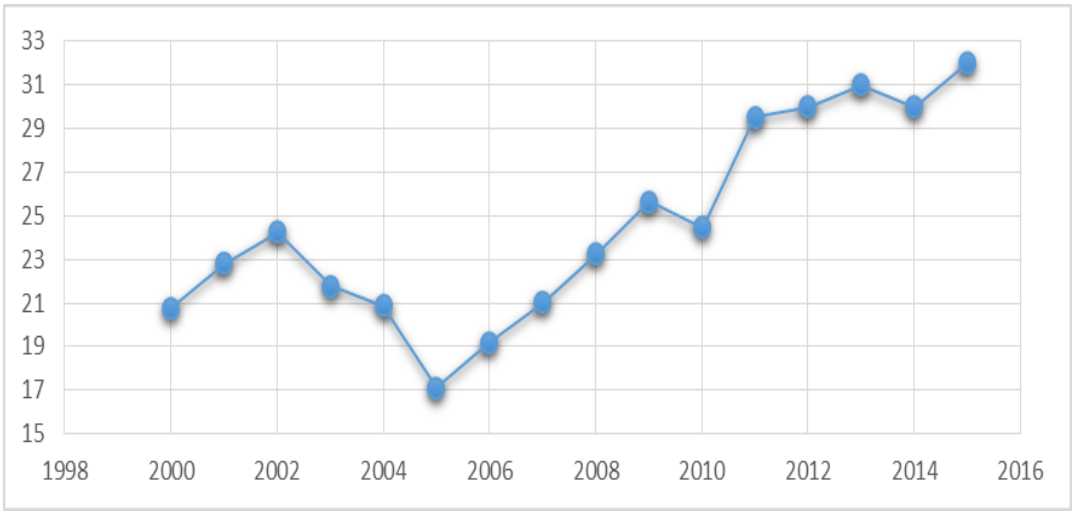

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البنك الجزائري

أما النفقات العامة فقد شهدت ارتفاعا محسوسا منذ 2005 ، ويمكن تفسيره بالارتفاع في نفقات التجهيز التي كانت أهم عنصر مساهم في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج توطيد النمو الاقتصادي .

رابعاً– الإطار التطبيقي القياسي للدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا والمتمثلة في دراسة أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2000– 2015، سوف نقوم بدراسة قياسية معتمدة على أربعة مراحل بحيث سيتم الاستعانة بالمنهج القياسي باستخدام:

- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.
- اختبار السببية بين متغيرات لمعرفة مدى تأثير المتغيرات فيما بينهم وذلك من خلال تحديد اتجاه العلاقة السببية.
- استعمال منهجية التكامل المشترك وذلك لمعرفة ما إذا كانت هنالك علاقة طويلة المدى بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي.
- تطبيق نموذج تصحيح الاخطاء (VECM) لتبيان أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق استعمال بيانات سنوية منذ سنة 2000 إلى غاية 2015.

1- تحديد متغيرات الدراسة ومصادرها:

لتحديد أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي الجزائري، تم الاعتماد في النموذج المقترح على المتغيرات التالية:

الشكل (04): متغيرات الدراسة القياسية

المصدر: من إعداد الباحث

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: تم استخدام معدل الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، و قد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقا من موقع البنك العالمي. ويرمز له بـ TPIB.
- النفقات العامة: تم استخدام معدل النفقات العامة كمؤشر، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقا من موقع البنك العالمي وبنك الجزائر، ويرمز له بـ TDEP.
- عائدات الضرائب: تم استخدام معدل عائدات الضرائب كمؤشر، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقا من موقع البنك العالمي وبنك الجزائر، ويرمز له بـ TRECF.

2- النـــموذج القياسي للـــدراسة:

يتكون النموذج القياسي للدراسة من عنصرين هامين: النموذج الاقتصادي، النموذج القياسي.

إن صياغة النموذج الاقتصادي يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي وشكل الدالة هو كما يلي:

$$TPIB= F (TRECF, TDEP)$$

بعد تحديد النموذج الاقتصادي، فمن الضروري تحويلها إلى ما يسمى بالنموذج الاقتصادي القياسي. من المتغيرات اعلاه، نحصل على المعادلة التالية:

$$TPIB= B0 + B1\ TRECF\ t + B2\ TDEP\ t + u\ t$$

بحيث:

- B0,B1, B2 تمثل معلمات النموذج.
- u حد الخطأ.

بعد أن قمنا بصياغة النموذج القياسي المراد دراسته لتبيان أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، وجب علينا دراسة هذا النموذج من أجل التحقق من مدى فعاليته. ومن أجل ذلك، المخطط البياني التالي يوضح المراحل المستخدمة بغية تحقيق هدف الدراسة.

الشكل (05): المراحل المتبعة للدراسة القياسية

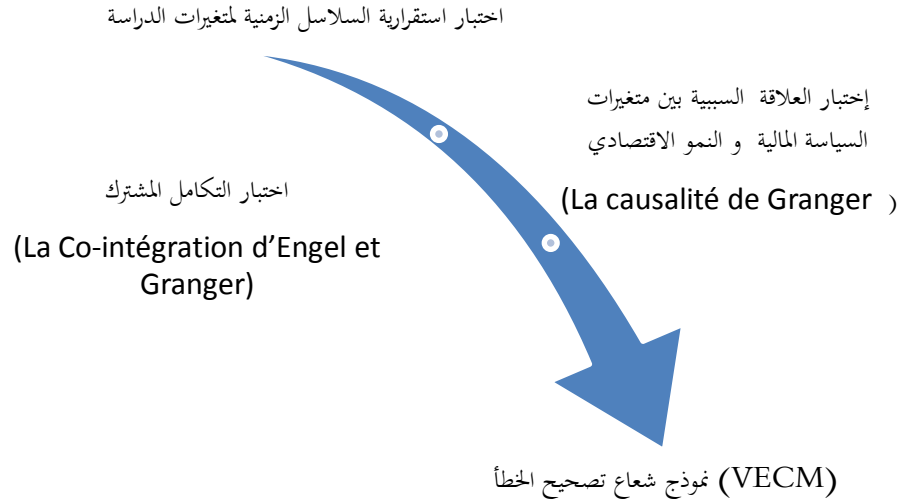

المصدر: من إعداد الباحث

2-1-اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

يعتبر اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من أول عناصر بناء نموذج متكامل، ولذلك سوف نستعين باختبار Dickey-Fuller الموسع. تكمن أهمية هذا الاختبار في تحديد درجة تكامل متغيرات النموذج القياسي بالإضافة الى تمكنه من تحديد مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة والتابعة الناتجة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في تقدير النموذج القياسي[15].

الجدول (01): نتائج اختبارات ديكي فولور الموسعة ADF

	في المستوى	
TPIB	- 3.15485	0.41785
TRECF	-3.54962	0.65412
TDEP	-2.14521	0.54721

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام Eviews 8.0

النتائج معروضة في الجدول رقم (1)بالاستعانة بالبرنامج "Eviews 8" توضح أن سلاسل النمو الاقتصادي، عائدات الضرائب، النفقات العامة غير مستقرة وذلك لاحتوائهم على جذور وحدوية لأن القيم المطلقة لإحصائيات هذا الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5% وذلك عند النماذج الثلاثة لهذا الاختبار. ونظرا لعدم استقراريه السلاسل، وجب علينا معالجة تلك السلاسل بطريقة الفروقات من الدرجة الأولى.

الجدول (02): نتائج اختبارات ديكي فولور الموسعة ADF

	الفروق الأولى	
TPIB	- 3.15485	0.41785
TRECF	-3.54962	0.65412
TDEP	-2.14521	0.54721

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام Eviews 8.0

النتائج معروضة في الجدول رقم (2) توضح أن سلاسل الفروق الأولى لمتغير النمو الاقتصادي، عائدات الضرائب، النفقات العامة مستقرة وذلك لاحتوائهم على جذور وحدوية لأن القيم المطلقة لإحصائيات هذا الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5% وذلك عند النماذج الثلاثة لاختبارات ديكي فولور الموسعة. وعليه، يمكننا الاستنتاج بأن سلاسل النمو الاقتصادي، عائدات الضرائب، النفقات العامة متكاملة من الدرجة الأولى.

2-2- اختبار العلاقة السببية بين متغيرات السياسة المالية و النمو الاقتصادي (La causalité de Granger):

لإختبار العلاقة السببية بين متغيرات السياسة المالية (عائدات الضرائب، النفقات العامة) و النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)، سوف نقوم بالاستعانة باختبار (La causalité de Granger) الذي يسمح بمعرفة طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات التالية: النمو الاقتصادي، عائدات الضرائب، النفقات العامة خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2000 -2015.

الجدول (03): نتائج اختبار غرينجر للسببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/22/16 Time: 15:50
Sample: 2000 2015
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TDEP does not Granger Cause TPIB	15	0.40818	0.5349
TPIB does not Granger Cause TDEP		3.20270	0.0606
TRECF does not Granger Cause TPIB	15	0.70934	0.1781
TPIB does not Granger Cause TRECF		4.03890	0.0469
TRECF does not Granger Cause TDEP	15	0.16026	0.6959
TDEP does not Granger Cause TRECF		1.12484	0.3098

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام Eviews 8.0

النتائج معروضة في الجدول رقم (2) توضح أن:

- النفقات العامة تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.06 وهو اقل بكثير من (0.10)
- عائدات الضرائب تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 10%.

وعليه، يمكننا الاستنتاج بوجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي ومتغيرات السياسة المالية (النفقات العامة وعائدات الضرائب).

2-3- اختبار التكامل المشترك (La Co-intégration d'Engel et Granger):

من خلال قيامنا بتحليل نتائج اختبار لاستقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج وتكاملها، اتضح لنا بأن كل السلاسل الزمنية مستقرة وهي متكاملة من الدرجة الأولى إذ نجد أن السلسة الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العامة و عائدات الضرائب متكاملة من الدرجة الأولى(1) I.

وعليه يمكن القول بأنه يوجد احتمال تكامل مشترك بين المتغيرات. ولذلك يمكن اختبار وجود علاقة ما بين المتغيرات في المدى الطويل، من خلال إجراء اختبار التكامل المتزامن ل (La Co-intégration d'Engel et Granger) الذي تظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول (04): اختبار التكامل المشترك (La Co-intégration d'Engel et Granger)

Date: 10/22/16 Time: 22:08
Sample (adjusted): 2002 2015
Included observations: 14 after adjustments
Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)
Series: TPIB TDEP TRECF
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.738908	39.39432	35.19275	0.0166
At most 1	0.446037	8.269198	9.164546	0.0738
At most 2	0.585358	12.32475	15.89210	0.1679

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام Eviews 8.0

نتائج الجدول (4) تظهر أن trace statistic اصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم، أي وجود علاقة للتكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة. كما أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك (La Co-intégration d'Engel et Granger) أيضا وجود علاقة واحدة فقط للتكامل المتزامن عند مستوى معنوية 5%. وعليه، يمكننا الاستنتاج بوجود علاقة توازنية طويلة المدى بين معدل النمو الاقتصادي، النفقات العامة و مع عائدات الضرائب أي بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

2-4- تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM:

قبل تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM)، وجب علينا تحديد عدد درجات التأخر لتحديد طول فترة التخلف المثلى لمعادلة النموذج القياسي وذلك من خلال الاستعانة باختبار (VAR LAG ORDER SELECTIR GRITERIO) والذي يرتكز معيار (AIC) ومعيار (SC)[16].

الجدول (05): نتائج تحديد فترات الابطاء الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: TPIB TDEP TRECF
Exogenous variables: C
Date: 10/22/16 Time: 22:23
Sample: 2000 2015
Included observations: 15

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-46.93999	NA	0.156551	6.658666	6.800276	6.657158
1	-22.98834	35.12909*	0.022173*	4.665112*	5.231552*	4.659078*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام Eviews 8.0

النتائج معروضة في الجدول رقم (5) توضح بأن درجات التأخر التي تعطي أقل قيم لمعياري Akaike وSchwarz هي الدرجة الأولى. مما يعني أن عدد درجات التأخر في النموذج (VECM) هو 1.

كما أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) بأن معاملات المتغيرات سلبية، كما أظهرت قيم معامل التحديد المعدل (Adjusted R2) بأن حوالي 66% من التغيرات في الناتج الداخلي تم تفسيرها بالتغيرات في النفقات العامة و عائدات الضرائب. وبالتالي يمكن اعتبار النموذج معنوي. وعليه، يمكننا أن نقول أن هناك آلية تصحيح الخطأ.

ومنه يمكن صياغة معادلة النمو الاقتصادي بعد تطبيق نموذج تصحيح الاخطاء (VECM) موضحة في المعادلة التالية:

$$TPIB = -4.74 - 0.47 * TDEP - 0.35 * TRECF$$
$$(6.83) \qquad (5.10)$$

F-statistic 06.89 R-squared 0.59 Adj. R-squared 0.66

من خلال تحليل النتائج، يمكن الاستنتاج بأن قيم t-student أكبر من القيم المجدولة بالنسبة للمتغيرين التاليين: النفقات العامة وعائدات الضرائبk وبذلك يمكن القول بأن هذين المتغيرين مقبولين احصائيا. كما أن اختبار فيشر اظهر بأن قيمة F المحسوبة أكبر من المجدولة ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية.

وعليه، ومن خلال دراستنا لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2000 – 2015، يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج المهمة:

- سلاسل النمو الاقتصادي، عائدات الضرائب، النفقات العامة غير مستقرة في المستوى وذلك لاحتوائهم على جذور وحدوية لأن القيم المطلقة لإحصائيات هذا الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%.
- سلاسل الفروق الأولى لمتغير النمو الاقتصادي، عائدات الضرائب، النفقات العامة مستقرة وذلك لاحتوائهم على جذور وحدوية لأن القيم المطلقة لإحصائيات هذا الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%.
- النفقات العامة تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.06 وهو اقل بكثير من (0.10)
- عائدات الضرائب تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 10%.
- بوجود علاقة توازنية طويلة المدى بين معدل النمو الاقتصادي، النفقات العامة و مع عائدات الضرائب أي بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي.
- النموذج القياسي المستخدم في الدراسة معنوي.

خلاصة:

من خلال الدراسة النظرية الذي قمنا بها يمكننا القول بأن السياسة المالية في الجزائر تلعب دور هام في السياسة الاقتصادية، وذلك لأنها عنصر فعال في تحريك عجلة التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي. أما من خلال الدراسة القياسية لدراسة أثر النفقات العامة وعائدات الضرائب على الاقتصاد الجزائري ونموه، حاولنا تقدير نموذج قياسي باستخدام (VECM) ولقد توصلنا من خلالها إلى النتائج التالية:

- جميع السلاسل مستقرة في المستوى الأول.
- من خلال دراستنا للعلاقة السببية، يمكننا القول بأن عائدات الضرائب والنفقات العمومية لهما مكانة بارزة في تحديد النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2000 – 2015.
- وجود تكامل مشترك بين متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي عن طريق وجود علاقة خطية معنوية في المدى الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة أي بين النفقات العامة، عائدات الضرائب و النمو الاقتصادي.

- نموذج قياسي مقبول اقتصادياً وإحصائياً.

و عليه فقد خلصت الدراسة إلى الدور الفعال والمهم الذي تلعبه السياسة المالية في الجزائر منذ تطبيق الاصلاحات والسياسات المتبعة و ذلك بغية تعزيز النمو الاقتصادي وهذا من خلال تبيين نموذجنا القياسي بأن حوالي 66% من التغيرات في الناتج الداخلي تم تفسيرها بالتغيرات في النفقات العامة و عائدات الضرائب .

الهوامش و المراجع المعتمدة:

[1]-Arthur Smithies, federal budgeting and fiscal policy, in howard s. ellis (ed.); a survey of contemporary economics; vol. i ; the blakiston company ; philadelphia ; 1949 ; p.174.

[2]-هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ،2005.

[3]-عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2005/2004.

[4]-سوزي عدلي ناشد ، أساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،2009

[5]-حامد عبد امجتيد دراز ، السياسات المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2004

[6]-حامد عبد امجتيد دراز، مرجع سبق ذكره.

[7]-معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد الكمي، 2015.

[8]-فليح حسن خلف ، المالية العامة ، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2008، ص125

[9]-محمد طاقة ،اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ،2007،ص54 .

[10]-عادل أحمد حشيش ،أساسيات المالية العامة ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ،1992.

[11]-إسماعيل عبد الرحمان ، حزبي محمد موسى عريقات : مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد ، دار وائل ، عمان،1999، ص 373.

[12]-رمزي علي براهيم سلامة "اقتصاديات التنمية" الدار الجامعية، 1991 مصر ، ص212.

[13]-إسماعيل عبد الرحمان، حزبي محمد موسى عريقات: مرجع سبق ذكره، ص374.

[14]-ميشيل تودارو- ترجمة حسن حسني و محمود حامد محمود-: التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 155 .

[15]-R.BOURBONNAIS. "Économétrie." 7ème édition. Dunod: Paris, 2009

[16]-Jeffrey.M.Wooldridge. "Introduction À L'économétrie." édition de boeck, 2015, P.88